

الرؤية الإسلامية للنشاط الاقتصادي والتنمية "١" *

خالد محمد سمان *

يعتبر التخلف حالة تنسم - تقريبا - بخصائص عالمية متماثلة . وتمثل أولى تلك الخصائص في الفقر واسع الانتشار ، فنجد ان سد الحاجات من البضائع او الخدمات والافكار في جميع القطاعات الاجتماعية للحياة يقل كثيرا عما تتطلبه الحياة اللائقة التي تكون ذات معنى من الناحية المادية والروحية ، ويرجع ذلك العوز بصفة كبيرة اما الى الافتقار الى الارادة لتحقيق قدر اكبر من الانتاج ، او الافتقار الى الوسائل او الى القوى البشرية التي تمتلك المهارات المطلوبة لتحقيق مثل ذلك القدر . وفي بعض الاحيان يكون الافتقار الى رأس المال ايضا عاملا ذا اهمية . وفي المجال الفكري ، فان الافراد القادرين على الابداع يشعرون انهم قد تم استبعادهم ، ومن ثم فانهم يقعون في حالة من اللامبالاة التي تنسم بالاكنتاب .

وتتصف الخدمات التي يقدمها الروتين الحكومي في كل من القطاعين العام والخاص بالاهمال ، واضاعة كل من الوقت والمال واللامبالاة بالنسبة

* مترجم عن الانجليزية من مجلة الاقتصاديين الباكستانيين عدد يوليه (٢ - ٨)

١٩٧٧ م

* * المحامي وعضو لجنة التشريعات الاسلامية بباكستان

لاحتياجات الأفراد ، كما تدور المجادلات الفكرية المبهمة التي يقر كل شخص بينه وبين نفسه أنها ليست بأكثر من عبارات طنانة ، يتمثل هدفها الرئيسي في تليفيق العديد من الأسباب لتأييد الوضع الراهن ، وتوفير وجبة غذاء للبعض ، وبصفة عامة إبراز صورة بعض الأشخاص . وبمقتضى الافتراض السائد بأن تلك المشاكل قابلة للعلاج ، فإن المجادلات الأيديولوجية الحالية في العالم الثالث تعني بصفة رئيسية بالطرق والأساليب التي تؤدي الى علاج آفات التخلف .

الاستعماريون الجدد

ان واحدا من العناصر التي أجمعت الآراء على انها قد أدت الى احباط الارادة والمهارة والوسائل القادرة على تحقيق انتاج أكبر يتمثل في استعمار العالم الأول ، وحديثا استعمار العالم الثاني . والاستعمار الجديد الذي خلف الأساليب القديمة التي تمثلت في السيطرة السياسية والعسكرية في القرن التاسع عشر - قد أفلح عن طريق لجوئه لوسائله المتعددة العلنية والخفية في منع تطور المناطق التي تعرف الآن عامة باسم العالم الثالث ، ومن ثم فانه يتم امتصاص رأس المال من البلدان الغنية بالبترول أو الثروة المعدنية عن طريق شغلها في سباق التسلح الغير مثمر . والصراعات المسلحة ، كما تجتذب القوى البشرية التي تتسم بالمهارة من البلدان المزودة بمعدات أفضل نسبيا وذلك عن طريق استنزاف القوى الفعلية .

المثمة التي تعوق النمو : المعونة الاجنبية

لقد أصبحت المعونة الأجنبية من أكثر الأسلحة فتكا لايقاع الكثير من الدول النامية في شرك الدين الذي لا يكون ثمة مخرج منه . وبالإضافة الى ذلك ، فانه دائما ما يتم تقديم النصح لدول العالم الثالث بأن شعوبها تستطيع تجاوز آلام الفقر بمقتضى اعتناق أيديولوجية تحررية ديمقراطية او اشتراكية،

وفي العالم الثالث بصفة عامة ، نجد أن الهوية القومية التي تقوم على أساس الاقليم أو الدين قد مرت بتدهور جزئي وسادت بدلا منها الرغبة في تحقيق الرخاء الاقتصادي والقوة .

تصارع الاهداف الديمقراطية والاشتراكية

بالرغم من أن الشعارات الخاصة بالقيادات في معظم الدول المتخلفة تتمثل في الجمع بين المثل العليا الديمقراطية — الخاصة بالديمقراطيات التحررية ، والمساواة المنادى بها في الاشتراكية ، فإن اتجاهاتها في الممارسة العملية كانت تسير بشكل واضح تجاه الديكتاتورية ذات التخطيط المركزي والبيروقراطية ، وأما المشروعات الخاصة فكان ينظر اليها على أنها نخبة سياسية معارضة ، يجب تخفيض حجمها وتقديم المجال والفرصة لتطوير النخب الجديدة الناشئة ، بدلا من النظر اليها على أنها قطاع يقوم بدور اقتصادي هام . . وقد قدمت الرغبة في تدعيم وتوجيه التنمية الاقتصادية المبرر الأساسي للتدخل في القطاع الخاص - وبصفة دائمة كان النصح الذي يقدمه الخبراء الأجانب يعد تبريرا اضافيا لازدياد السيطرة والتنظيم ، أما معدل النمو المضطرب فكان يتم شرحه طبقا لممارسة العالم الثاني في اطار الأعمال التخريبية الخفية ، وأنه من الممكن أن يتم اكتشاف أعداء الشعب ، والرجعيين ، والعملاء الأجانب ، والذين يبثون الدمار في كل ركن وزاوية . والشعور بالقدرة على تدمير جميع الأعداء الى جانب الفكرة المقتبسة من الماركسية اللينينية القائلة بأن أي محاولة تهدف الى تدمير المعارضة كلية لا تنسم بأي وصمة أخلاقية ، قد أضافا عنصرا من التهور بالنسبة لأعمال الكبت الذي تقوم به السلطات الحاكمة ، إذ القدرة على اخماد الاصوات المحتجة أو النقد السياسي تجعل القادة يتسمون بالجرأة ، وبيئتئون عن رغبة في اتباع الطريق الذي تم اتباعه من قبل مئات المرات . أما المثقفون فليس أمامهم شيء سوى أن يمكثوا على الهامش في حالة من الاكتئاب وهم لا يدينون بأي التزام أو الهام ويرفضون المشاركة الابداعية .

الحاجة الى دافع جديد

بمقتضى الاقتناع بأن مثل تلك الاتجاهات والمعاناة الانسانية التي تنتج عنها حال قابلة للعلاج ، فاننا سوف نفحص أولا الاختيارات المتاحة لنا حاليا في مجال الحوافز ، ونعيد تعريف المشكلة ، ثم نتقدم ببعض الاقتراحات .

النظرية والنماذج الغريبة

في الغرب (أي في العالم الأول بصفة أساسية) نجد أن النشاطات الانسانية في المجال الاقتصادي توجه بصفة أساسية الى الكسب الفردي ، ولقد ساد اعتقاد واسع النطاق بأن المنافسة التي تترتب على دوافع كل فرد لتحقيق الكسب الشخصي سوف تؤدي بكيفية ما الى تحقيق الانسجام الشامل بين المصالح والمكاسب المشتركة ، ولكن الغرب قد اكتشف الآن فقط أن ذلك ليس صحيحا تماما ، فبدون الضوابط الأخلاقية أو القانون فان الأسماك الكبيرة سوف تأكل الأسماك الصغيرة ، وسوف يحدث الكثير من الظلم عندما يتقرر مصير احتياجات المحتاجين بواسطة المساومات التي يمارسها مالكو القوة والثراء ، وسوف تثبت عدم فاعلية أقوى الوسائل القانونية في مواجهة المكائد الماكرة التي يدبرها النظام الرأسمالي اللا أخلاقي ، وقد اكتشف الغرب الآن أن القوانين تصبح غير فعالة لو لم تكن قائمة على أساس الايمان بنظام أخلاقي أسمى منها . والقانون الديني ، بالنسبة للفقراء يعد غالباً مجرد وقاء مكون من القش ، ومع ذلك ، فان انتشار القوى السياسية والاقتصادية يسمح للأغلبيات الكثيرة في تعدادها والضعيفة اقتصاديا بأن تجد حلفاء من الساسة الذين يتطلعون الى الاصوات الانتخابية ، وذلك التحالف من بين أشياء أخرى قد مهد الطريق لتحقيق نظام يتسم بأجور أكثر عدلا ومشاركة أوسع في الثمار الاقتصادية . والأجور العالية تمكن الشخص من الايفاء بحاجاته ورغباته ، ولكن استهلاك البضائع بمفرده لا يستطيع الايفاء بجميع احتياجات الشخصية الانسانية ، فان الانسان ينتقل من الاهتمام بكم الحياة

الى كيفها ، ولقد تم الآن ادراك أن الاشباع الوظيفي يعد بمثابة عامل ذي أهمية متساوية ، هذا الى جانب مقدرة الوظيفة على تحقيق بعض الاشباع بالنسبة للحوافز الخلاقة فسي الأفراد ، وان توقعات الترقية والشعور بالاستقرار والأمن ضد انهاء الخدمة بطريقة استبدادية تلعب دورا هاما ايضا .

ان التنظيمات الاجتماعية في العالم الأول تقبل الحركة العمودية بصفة عامة ولكن مع بعض التذمر ، ونتيجة لانتشار القوى السياسية والاقتصادية فان لديها قدرة كامنة على التغيير ، والتكيف والابداع ، والتجربة وقابلية التحرك العمودي داخل المجتمع ، والحرية التي تسمح بها للأفراد تتضمن المخاطر التي تؤدي الى الكسب أو الخسارة ، وأحيانا تتم التضحية - عن رغبة - بالأرباح الآمنة المباشرة من أجل المكاسب البعيدة الأمد التي تتسم بالمخاطرة ولكنها في نفس الوقت تتضمن كسبا أكبر ، وفي بعض الأحيان فان الالتزام بالابداع واقامة التجارب يقنع الكثيرين بأن يقدموا على المخاطر الاقتصادية عن رغبة . وعلى أساس الافتراض بوجود الادراك السليم والاساس الذي يتخلل قرارات المجتمع ككل ، فانه سوف يكون لدى الفرد الحرية لاتباع أهوائه الشخصية في الحدود التي تسمح للأفراد الآخرين أن يتمتعوا بنفس القدر من الحرية ، أو بحرية مماثلة لاتباع أهوائهم ، ولقد تم تصميم المؤسسات الاجتماعية على الأقل من الناحية النظرية ، من أجل العمل على زيادة حرية الانسان . تلك هي القرارات النظرية للعالم الأول ، وأما في الممارسة الواقعية الحديثة فليس ثمة ضابط للسيطرة ، ويؤدي استثناء الضابط الأخلاقي الذاتي الى خلق مشاكل هائلة ، كما يسبب توترا شديدا لنظام المؤسسات الحرة بأكمله ، وتتسم النظم الحديثة بعدم الرحمة وتفقر الى العنصر الأخلاقي مثلها مثل البيروقراطية في الدول الاشتراكية ، ولكنه ثمة نقطة اختلاف ، وهي : أنه في اطار البنيان الاجتماعي في العالم الأول لا يوجد مثل ذلك التركيز المطلق للقوى السياسية والاقتصادية الذي يجعل من غير الممكن تخفيف الظلم الذي يأتي من القمة .

النموذج الاشتراكي

نموذج البلدان الاشتراكية التي تأمل في الوصول الى المستوى المادي الذي حققه العالم الأول يعد أبسط بكيفية ما ، فان الدولة تسيطر على جميع موارد الانتاج ويسيطر الحزب على بيروقراطية الدولة ، ويكون الاقتصاد بصفة رئيسية ذا تخطيط مركزي وخاضع للسيطرة ، ويعتبر العمال على جميع المستويات عاملين بالأجر . وفي العصر الحديث نسبيا يتم تشجيع العمال على تحقيق قدر أكبر من الانتاج بواسطة نفس الحوافز التي يستخدمها رجل الصناعة في العالم الرأسمالي من أجل ازدياد الانتاج في مصنعه ، مثل العلاوات من أجل الوصول الى الأهداف ، وزيادة الأجور من أجل تحقيق الكفاءة .. الخ ، ولكنه اذا ازداد الاعتماد على هيئات التخطيط المركزي سوف يكون لذلك تأثير يؤدي الى اعاققة الانتاجية والابداع ، وحديثا تم اتخاذ المحاولات لاضافة عناصر التنافس واللامركزية اللازمة التي تجعل المنافسة حقيقية وذات معنى ، ومع ذلك فان الدافع المسيطر لا زال متمثلا في عنصر الارهاب الذي تحوز عليه الدولة بلا منازع وتستخدمه لتحقيق أهدافها الاقتصادية بصفة عامة ، فالدولة تستولي بالقوة على ما تريده ، وتلمي ارادتها عن طريق التهديد بأن عدم الطاعة قد يتضمن الابادة ، بل والهلاك لو لم يتم الايفاء بتوقعات الدولة .

ان الفشل في العالم الأول يعني - في العادة - الافلاس ، والفقر ، والضعف ، والركود الاقتصادي . وفي العالم الثاني فانه قد يعني السجن والحرمان التام . وبصفة عامة ، يمكننا القول أن الادارة البيروقراطية في العالم الثاني تبدو متصلبة ، وجامدة وليس لها مثيل ، وينشد البيروقراطي القلق الشعور بالامن عن طريق تحويله المسؤولية الى رؤسائه وتمسكه الخانع بكلمة القانون ، وتزداد تلك الأساليب الادارية في مركزيتها وتبديدها بمرور الوقت طوعا أو كرها ، ويصبح ذلك التبديد أمرا ليس ثمة مهرب منه ، لأنه من أجل تفادي التبديد يجب أن يتم انتقاد الوضع الراهن للتنظيمات الاقتصادية والعمل على تغييره ، في ذلك النظام الاجتماعي الاقتصادي الذي تسيطر فيه

السياسة على المبادئ الاقتصادية ، ومن ثم يرفض البيروقراطيون الاحتجاج على الاجراءات التي قد تؤدي الى كارثة اقتصادية بسبب خوفهم من انتقام النخب السياسية الأكثر قوة ، ورغبة البيروقراطي في البقاء تتطلب منه ان لا يتخطى حدوده خوفا من أن تضرب رأسه من جهة غير متوقعة .

المشاكل المتوارة

يطالب الحزب الثوري بتحقيق نتائج فورية يصعب تحقيقها من خلال بيروقراطية غير آمنة وذليلة ، وسرعان ما ترى القيادة الحزبية التي تود اعلان الانتصارات اليومية أن من الحكمة والمقنع أن تنضم الى البيروقراطية فسي تحالف آثم لملء الهوة بين الوعود والأفعال بواسطة الدعاية من ناحية، وبواسطة اخماد أصوات النقد من الناحية الأخرى .

الحل الصيني

الثورة الثقافية في الصين كانت محاولة لتفادي النزعة السائدة فسي الاقتصاد الذي تديره الدولة حيث يقع ضحية مساوء البيروقراطية . ولهذا السبب ، كانت الايديولوجية ولا زالت يتم تأكيدها دائما ، وتعد السيطرة السياسية على الاتجاهات الاجتماعية موضوعا ذا أهمية رئيسية ، ويتم كبت الفردية وتعليم الفرد الاندماج التام مع الجماعة ، ونشدانه تحقيق ذاته من خلال الجماعة . والقفزة العظيمة الى الامام والثورة الثقافية كانتا في حد ذاتهما بمثابة محاولتين ، في الحالة الأولى ، للتعويض عن دافع الكسب المادي بواسطة الحماس الأيديولوجي ، وفي الحالة الأخيرة ، لتفادي مكائد البيروقراطية وحكم النخبة . واذا نظرنا الى تلك القفزة الى الامام من ناحية الازدياد الفعلي في الانتاج فانها تعتبر فشلا ، وبدون شك يدين الناس بالشكر لماو لتحريره اياهم من أسر العبودية الماضية ، ولكنهم كانوا لا يزالون بعيدين عن التحول الى الماركسية والتنظيم وفقا لمبادئ الجماعة التي ينادي بها الاشتراكيون باعتبارها الطريق الى الرفاهية . ولقد كانت الثورة الثقافية

بمثابة محاولة أخيرة - جريئة ويائسة نوعا - بواسطة ماو للحفاظ على المبدأ الثوري ، ولتفادي شكل البيروقراطية والنماذج التي طورها الاتحاد السوفياتي التي تتجه الى الأشياء الاستهلاكية ، والتي كانت كل دولة اشتراكية تقريبا تعمل على مضاهاتها ، ولكن ماو قد ذهب . ان التطورات الحديثة ، وخاصة الرغبة في فتح النوافذ للغرب تظهر لنا أن الصراعات التي أدت الى الثورة الثقافية لا تزال بعيدة عن الاستقرار ، وإذا كان المذهب المادي يمثل الحقيقة النهائية فإنه يكون من الصعب تجنب اغواء الأشياء المادية ، وإذا لم يعد ثمة مستقبل يتطلع اليه الانسان ، يصبح كل من المكان والزمان الحاليين بمثابة شيء هام للغاية ، وقد حازت الصين بدون شك حتى الآن على قدر معين من المثالية ، ولكن السؤال يبقى : الى متى تستطيع تفادي الطريق الروسي ، الخاص بالماركسية اللينينية بقصورها المتأصل ؟

التقييم الذاتي للعالم الثالث

التقييم الذاتي الحالي للعالم الثالث هو أنه يعد فقيرا بصفة عامة من ناحية الكم ومن ناحية الكيف بشكل ثابت ، والميل للنضال والتعديلات القانونية لا ينتهي ولا يفلح في اخفاء الاضطراب بالنسبة للأولويات القومية والافتقار الى الالتزام بالميزج الأيديولوجي الذي ابتليت به تلك البلدان على المستوى الرسمي وحتى من أجل التخلص من الفقر الكمي ، فان بلدان العالم الثالث تحتاج لشيء أكثر من مجرد استثمار رأس المال لزيادة الانتاج الصناعي والزراعي فوق المستويات الحالية . والاستثمار في وسائل الانتاج ومهارات القوة البشرية لم يؤد حتى الآن لتحقيق النتائج المتوقعة . وفي البلدان التي تتمتع بالبترول او الثروة المعدنية في العالم الثالث فان عائد الاستثمار فسي السلع الرأسمالية والمهارات يعد متواضعا ، ونجد أن الاستثمار في السلع الاستهلاكية أو المعدات الحربية قد استهلك رأس مال هائل . وحتى لو لم يكن الأمر كذلك ، فإنه ثمة نسبة كبيرة جدا من رأس المال الخاص بالبترول تستثمر في العالم الأول على أساس قصير أو طويل الأمد .

وبالنسبة للبلدان التي لا تتمتع بمزايا الموارد الطبيعية القيمة ، فإنها تنشد رأس المال عن طريق شد الأحزمة على السلع الاستهلاكية ، من خلال الالتجاء الى القروض الأجنبية واستدعاء الاستثمارات الأجنبية ، ونجد أن الأيدي الماهرة التي توجد في البلدان التي تفتقر الى استثمارات رأس المال تميل الى التحول الى المجالات الأكثر اثمارا، وثمة محاولات لوضع بعض القيود في هذا الصدد ، ولكنها تعد غير فعالة الى حد كبير .

وبصفة عامة ، فإن هناك تشابها كبيرا في الاستراتيجيات الهادفة الى التطور ، التي يتم تصميمها ، أو اقتراحها أو الموافقة عليها في العالم الثالث بواسطة النخبة الحاكمة أو المثقفة التي تم تدريبها أو التأثير عليها بواسطة العالم الأول أو الثاني . وتم وضع تلك الاستراتيجيات بصفة أساسية عن طريق تدخل الدول ، فالعالم الأول يقترح التدخل من أجل التنظيم ، أما العالم الثاني فهو يقترح التدخل التام .

وتدخل الدولة يعتبر الدواء العام المقبول عالميا لعلاج جميع آفات التخلف ، وترضى تلك الفكرة معظم النخب الحاكمة في العالم الثالث لأنها تقدم التبرير لممارسة القوة المطلقة على الناس والموارد بمقتضى مجرد الوعد بتحقيق نظام جديد يتسم بالمسلم والرخاء . ومع ذلك ، فإنه في التقدير النهائي يتم تقرير حدود التدخل وفاعليته في العالم الثالث عن طريق خاصية التزام القيادة وذكائها بالنسبة لتقرير الاختيارات . ولسوء الحظ فإن معظم القادة الذين لا يعرفون الكثير عن الأساس الاجتماعي للسلطة يسرفون في الانفاق بشكل غير مثمر ، إن جوهر سلطة القادة يكمن في قدرتهم على الحصول على رد فعل لدعواتهم دون الالتجاء الى القوة ، وإن ذلك بدوره يتوقف على جدارتهم بالثقة ، أي على الايمان باستجابة العامة بمقتضى اقتناعهم أن ما يطلب منهم فعله يعد في مصلحتهم . وفي عبارة أخرى ، تقوم القيادة الحقيقية على أساس التبادل المستمر ، أي أن القائد يفعل شيئا لصالح الناس ومن ثم يزيد من ثقتهم في أحكامه ، واستجاباتهم لنداءاته ، إذ الامتداد الحقيقي لقوة القائد يوازي السلطة التي يمارسها بالأسلوب السابق ذكره . والآن ليس ثمة قائد يستطيع دائما أن يقوم بكل ما يرغب في القيام به ، وخاصة بالنسبة للمجالات حينما تكون ثمة ندرة في الموارد المكرسة للشباب المباشر لقائمة طويلة من الاحتياجات

ونتيجة لذلك ، فإن كل قائد في دولة نامية عند توليه السلطة يعاني من الأفول في النفوذ ، وهو يجد أن ذلك التبدل يعد شيئا مربكا ويرجعه لسذاجته للدعاية الزائفة من الأعداء الحقودين ، ويكتشف أنه من أجل الحصول على نتائج أفضل فإنه يحتاج الى اجماع أعظم للراء والتزام أكثر حماسا من الناس ، بعد أن يجد أنه من الصعب أن يقوم بالبناء عن طريق ذلك الاجراء الممل الطويل الخاص بالاقناع أثناء وجود الأصوات المنشقة التي تبث هجماتها الانتقادية العنيفة ، ولذلك ، فإنه في حاجته الميأساة الى الوقت يقع ضحية لاغراء محاولة اكتساب قادة المعارضة ، وعندما يجد ذلك مستحيلا فإنه يحاول اخماد أصواتهم ، وعدم أخلاقية ذلك الاجراء في حد ذاتها تؤدي الى خلق عدد أكبر من الأصوات المنشقة . وفي تلك المرحلة فإن القيادة الحائزة على السلطة تصبح مذنبه بمزج الأولويات القومية مع الأولويات الشخصية ، وكثيرا ما تختار البقاء الشخصي في السلطة باعتباره القيمة الرئيسية ، وتقوم بالعمل دون اجماع قومي ، أو وضوح بالنسبة للأولويات القومية . ومن خلال البيروقراطية الضعيفة أو الفاسدة فإن القيادة تجد من الصعب أن تلتزم بمبادئ النظام الديمقراطي بصفة دائمة ، وسرعان ما تتخلى الأحزاب الحاكمة ، مثلها مثل المعارضة ، عن الضابط الذاتي الذي يعد قوام الحياة للنظام الديمقراطي ، الأولى بالنسبة لممارسة القوة ، والثانية بالنسبة لحق انتقاد الاداء الرسمي .

ان الحكومات تملك أن تضرب بالقوة ما لا تستطيع السيطرة عليه عن طريق الاقناع . وان فرض الحوافز عن طريق الأوامر في العالم الثالث يكون ذا أثر ضعيف نتيجة للعوامل التي ذكرناها بالفعل ، وعندما يتم فرض الأولويات الرسمية من خلال اجراءات القسر فإن ذلك يسبب متاعب للأفراد على نحو غير ضروري بدون أن يصبح ذا فعالية داخل المجتمع .

ويتم استدعاء العون من خلال وسائل الدعاية ، وتؤدي الدعايات التي تنادي بأشياء تتعارض مع الأمر الواقع والهوة المتزايدة ابدا بين الوعود والأفعال الى خلق نوع خاص من السلبية في العامة ، ومقاومة للجهات الرسمية وتجعلهم ينسحبون من أي شيء يتعلق بالامور الرسمية .

ان وسائل الدعاية تنشد اعطاء الانطباع بأن الحكومة تتمتع بالقوة والحكمة التامة وتفعل ما في وسعها من أجل الشعب بل وتعد قادرة على تحقيق

منجزات أعظم في المستقبل . ومن ثم فإنها يجب أن تتصرف بحذر عند انهيار تلك التوقعات ، فسرعان ما سوف يتوقع الناس من الحكومة أن تقوم بالمعجزات التي لا يساهمون هم فيها ولكنهم فقط يحصلون على ثمراتها . وفي التحليل النهائي ، فإن ذلك الأسلوب يؤدي الى تدمير الصفات التي توجد حاجة شديدة لأن تتوفر في الناس في النظام الاقتصادي الذي تسيطر عليه الدولة . وفي اطار التعجل الغير حكيم لتحقيق التقدم الاقتصادي السريع ، والتقدم الصناعي بصفة خاصة ، يتم التخلي عن جميع المتطلبات الأساسية غير الاقتصادية بالرغم من كونها ضرورية .

لقد أظهر لنا التحليل السابق أن الطريق الذي تتم التوصية به والذي دائما ما يتم اختياره عن رغبة لا يعد شيئا فيما يتعلق بتوجيه العالم الثالث تجاه الخلاص ، وينطبق ذلك بصفة أكبر على الجزء الاسلامي من العالم الثالث الذي لا يشارك في الرؤية المديونية الخاصة بالبلدان الرأسمالية أو الاشتراكية، ومشكلة التخلف يجب معالجتها في اطار الالتزام الاسلامي ، ذلك الالتزام الذي لا يقتصر فقط على بعض نواحي العبادة ، ولكنه يشمل الرؤية الشاملة للحياة التي يحوز فيها النشاط الاقتصادي على مكان مميز ويكون له هدف معين ، ولكن الخبراء الاجانب والنخبات الحاكمة الموجودة لا توجه الأهمية الكافية لحقيقة أن ثمة اختلافا جذريا بين الرؤية الخاصة بالحياة الصالحة الناجحة في الاسلام وبينها في العالم الرأسمالي أو الاشتراكي ، ففي الاسلام تتكون تلك الرؤية من الايحاء بالعهد بين الانسان والله والعيش في الحياة الدنيا وفقا للهدى الالهي باعتبار ذلك اعدادا لحياة أفضل تنتظر الانسانية . أما بالنسبة للعالم الأول (الرأسمالي) والعالم الثاني (الاشتراكي) ، فإن رؤيتهما للحياة تعد بالضرورة مادية وديونية . ان الصورة الكاملة للحياة الصالحة التي ترسم بمزيج من الألوان سواء من خلال رؤية فرويد للانسان الذي يميل تجاه الجنس أو رؤية ماركس للانسان الذي يميل تجاه الأشياء الاقتصادية لا تتفق مع ما يصوره لنا الاسلام .

ان الرؤية الخاصة بالحياة المديونية التي يتمثل فيها الكمال في كل من الناحيتين الروحية والمادية سوف تظل مجرد حلم للمجتمع المسلم ما دام أعضاؤه غير راغبين في تأجيل الاشباع الحالي لاحتياجاتهم ومطالبهم من أجل

الغد الأفضل من جميع النواحي . ومثل تلك الممارسة تحتاج الى جهد أخلاقي هائل ، وليس ثمة شيء في الرؤية الدنيوية للحياة التي يعتنقها كل من العالم الأول والثاني يبرر ذلك الجهد المضني والتضحية بالنفس ، وحتى أكثر الدول تقدما في العالم الأول والثاني ، أي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي تجد أنه من الصعب الحفاظ على الروح العامة للأبناء الأولين ، مؤسسي الحزب الشيوعي الذي أحدث ثورة ١٩١٧ ، وطوعا أو كرها ، فإن أي شخص يهتم اهتماما جديا بكسر الحلقة المفرغة للفقر والتخلف وينشد أن يحيا حياة ذات معنى في الحياة الدنيا يجب عليه أن يتبع الحل الاسلامي للمشكلة ، فإن الاسلام يقدم الحل الشامل لمشاكل الانسان من جميع النواحي ، وليس فقط من الناحية الجنسية طبقا لفرويد أو الناحية الاقتصادية طبقا لماركس .

ان ما يحتاجه العالم الثالث بشكل ملح هو طراز الانسان الذي لا يرغب فقط في الحصول على الاشباع الحالي لاحتياجاته ، ولكنه يكون راغبا أيضا في تكريس حياته وجميع ممتلكاته الدنيوية للمنفعة الاجتماعية من أجل حياة أخرة أفضل ، ذلك الانسان الذي بالرغم من توفر الحرية والفرصة أمامه لأن يفعل ما يشاء ، فانه لن يفعل شيئا سوى الاسهام في الرقي بحياة المجتمع الذي يعيش فيه من ناحية الكم والكيف ، وفي اطار ذلك الاجراء يشارك في الفوائد الاجمالية بشكل متساو مع بقية أفراد المجتمع ويصبح بمثابة مثل يحتذى ، وذلك الشخص بتميزه عن هؤلاء الذين يعملون من أجل المكاسب الشخصية الدنيوية سوف تكون لديه القوة الروحية لأن يصبر على الحرمان بدون تدمير أو اكتئاب أو صراع عندما تعامله الحياة بقسوة وتتسع المسافة بين التضحية الحالية والمعاناة وبين التعويض النهائي .

ان حث الناس على أن يصبحوا طوعية أشخاصا منتجين دون خلص ظلم رأسمالي أو اشتراكي يعد دون شك شيئا معقدا . وقبل كل شيء وعلى المستوى الاقتصادي البحت ، فان الافراد يجب أن يشاركوا في الثقة بأن المستقبل سوف يسير على أساس التنبؤات طبقا للمخطط والاداء في الوقت الحاضر وأنه لن تكون ثمة اضطرابات جذرية تؤدي الى اضطراب أو تبديل توقعات اليوم .

ثانيا ، يجب أن يكون لدى الافراد امكانية المشاركة في التخطيط لمستقبلهم أي أن يسمح لتقييمات الشخص ، وتخطيطه وتوقعاته بأن تلعب دورا فعالا في المجتمع ، ولا يتم تغيير الخطط السياسية والاقتصادية بصفة سريعة وجذرية بدون اعتبار ، أو تعويض لمصالح الأفراد . ولكن هذين العاملين في حد ذاتهما ليسا بكافيين .

ويقدم النصح الى العالم الثالث بأنه من أجل التدريب والاستفادة من القوة البشرية والحصول على السلع الرأسمالية فانه يحتاج الى رأس المال . ونظرا لأن رأس المال ليس متوفرا على المستوى المحلي ، فانه يجب أن يتم اللجوء الى اقتراضه ، وفي الوقت الحالي نجد أن المقرض يشترط أنه يجب أن يحصل على ضمان بالسداد قبل أن يقوم بالمخاطرة بالمقرض ، ومن الممكن ايجاد ذلك الضمان في السلع التي يتم الاحتفاظ بها كضمان ، أو في ائتمان المقترض أي ، الثقة في المقترض بالنسبة لسداده المقرض ، وفي السيطرة المباشرة أو الغير مباشرة التي يمارسها المقرض على شؤون المقترض . ولكن مثل تلك الضمانات من النوعين الأول أو الثاني لا تتوفر في معظم بلدان العالم الثالث لأن تدخل هيئات الدولة المتسرع الغير حكيم في كل مجال من مجالات العمل دائما ما يؤدي الى أزمة حادة في الثقة . ويعاني الشعور بالأمن بالنسبة لمستقبل المجتمع والفرد من التدهور ، ويحوز كل من معدل الفائدة المرتفع والمشاريع التي تقسم بالمخاطرة على نوع من الجاذبية ، ولذلك فانه من المعقول أن يتم تأييد الرغبة في التدخل في الأمور الخاصة بالفائدة بالنسبة للاقراض ، وتبدو النتائج المدمرة الخاصة بتلك العوامل واضحة تماما في العالم الثالث حتى أننا لسنا في حاجة الى اعادة تأكيدها .

استدعاء الاستثمارات الاجنبية

من الممكن أن تكون الاستثمارات الأجنبية المورد الثاني لرأس المال، وهنا أيضا فان المستثمر الأجنبي ، خاصة ذلك الذي يقوم بالاستثمار في مشروع يحصل فيه على الارباح بصفة مؤجلة سوف يحتاج لضمانات بالنسبة لرأس ماله وأرباحه من أجل أن يشعر بالطمأنينة التامة والحرية بأنه يستطيع

أن يعمل ويحصل على الأرباح طبقا للخطة التي وضعها ، أي ، في عبارة أخرى أن يشعر بالحرية ضد التدخل الغير ملائم والغير مرغوب فيه . وان تاريخ السبعين عاما الماضية لو أنه كان ذا فائدة ، فإنه قد أثبت لنا أن الشعور بالأمان بالنسبة للمستقبل والتحرر من الضغوط يعتبران شيئين قد أصبحا بمرور الوقت من الأشياء النادرة . ان الاستثمار الاجنبي الحقيقي الذي ليس له مغزى سياسي قد أصبح شيئا نادرا ، ولكن الدول العظيمة والمتقدمة اقتصاديا يجب أن تقيم الأعمال التجارية مع الدول الفقيرة نظرا لانها في حاجة الى مواردها الخام ان لم تكن في حاجة الى الأسواق ، ومن الواضح أنه في ذلك العالم الذي يسود فيه السباق الغير منظم للوصول الى الموارد الانسانية النادرة واستغلالها ، تحاول المجتمعات القوية أن تقيم أصعب المساومات مع الدول الأقل قوة أو تلك التي لا تملك دفاعا عن نفسها .

المساومة الحقيقية

المساومات بين المجتمعات القوية والضعيفة يتم ضربها في نهاية الأمر عند نقطة تتقرر جزئيا بواسطة تداخل قوى العرض والطلب وجزئيا بواسطة الارادة السياسية لتلك المجتمعات الضعيفة لمقاومة الاستغلال . ولذلك فغير ذي جدوى في ذلك العالم المتقلص سريعا أن يتم تخطيط النظم الاقتصادية بدون الاعتبار « لارادة المجتمع » باعتبارها عاملا ذا أهمية رئيسية . وما يساهم في تقرير هذه الارادة أو العزيمة في المجتمع هو موضوع يأخذنا خارج المجال الاقتصادي البحت الى مجال الايديولوجية والايمان .

العوامل الاضافية التي تؤدي الى التباطؤ ،

الديون

توجد عوامل اضافية تؤدي الى تعقيد الموقف وتعوق التطور في العالم الثالث . ولقد رأينا بوضوح تام في الأوقات الحديثة أن اقتراض الدول الفقيرة لرأس المال والمهارة الفنية لا يؤدي دائما الى تدعيم الرفاهية ، وفي الحقيقة فان شرك الدين من الممكن أن يكون شيئا ضارا مثله مثل الفقر ، ان لم يكن

أسوأ ، بل ان متضمناته السياسية مع اضافتها من الممكن أن تكون أكثر تدميراً
فمثلاً الكيفية التي سمحت بها المعونة الأمريكية ببقاء الأنظمة الفاسدة في
آسيا تعتبر موضوعاً معروفاً تماماً .

استنزاف القوى العقلية

الى جانب الاستنزاف للقوى العقلية توجد مشكلة معاصرة أخرى في
العالم الثالث ، وهي أنه اذا كانت ثمة وفرة في الموارد المالية التي تركز
للاستثمار فان القوى البشرية غير متوفرة ، فهي تسحب الى أماكن أخرى
بمقتضى اغراء الاجور العالية والحياة المريحة .

الصراعات العسكرية

بالاضافة الى ذلك ، فان معظم البلدان في العالم الثالث تدخل او تدفع
الى صراع عسكري فأكثر او على الأقل تبقى دائماً تحت بعض التهديد الذي
يرغمها على اعادة توجيه معظم مواردها الهزيلة الى الاشتراك في سباق
للتسلح يكون من الصعب عليها تحمله .

أسس المسؤولية الاجتماعية

لسنا بحاجة لكثير من الأدلة أو لتقديم نقاش طويل يبين أن مقدرة
الانسان على الابداع ، ومهارته ، وأعماله ورغبته في المعاناة من أجل بعض
الافكار تعد متوفرة بكميات كبيرة للغاية في المجتمعات المتحررة نسبياً من
التدخل أو التحكم الزائد عن الحد .

المهمة الجديدة

من أجل امكانية استغلال جميع الموارد المتوفرة للمجتمع المسلم ، سوف
يكون من الضروري اقامة أنواع عديدة من النشاط في نفس الوقت وعلى كثير
من الجبهات .

تحرير اذهان المسلمين من الوهم الكامن

بالنماذج الاقتصادية المستوردة

(١) ان المهمة الأولى هي تحرير ذهن المسلمين من الوهم القائل بضرورة اعتناق واحد أو آخر من النموذجين اللذين يعرضهما العالم الأول والثاني واللذين يعدان ماديين بالضرورة ويحوزان على أولويات تختلف بشكل رئيسي عن الأولويات الخاصة بالاسلام ، وقد كان كلاهما ولا زال يحوز على أوجه تسمح بالاستغلال الشامل ، ففي الغرب يتمثل ذلك في الشركات الكبيرة وأحلاف المنتجين ، أما في البلدان الاشتراكية فهو يتمثل في رأسمالية الدولة والبيروقراطية ، ولكنه في الغرب يمكن الحد من الظلم نوعا لأن القوة تكون منتشرة في التنظيمات الاجتماعية ، أما في البلدان الاشتراكية فان القوة الاقتصادية والسياسية تتركز في نفس الهيئة ، وفي الغرب فان الرأسمالي يقوم بالاستغلال ، أما في الدول الاشتراكية فان البيروقراطي يقوم بالاضطهاد ، وفي كلتا الحالتين فان حكم القلة يدير المجتمع ولا يعرف اي ضابط او مقياس سوى مشيئة تلك القلة التي تقوم بالاستغلال والظلم دون مجرد الشعور بالذنب .

وليس ثمة شيء حتمي في هذين النموذجين لان كليهما يتسم بالضعف والتعرض للخطر . ان المسلمين يشعرون ، بل ويجب أن يشعروا بالحرية بالنسبة لتصميم نماذجهم الخاصة بهم لحل مشاكلهم ، وفي الحقيقة فاننا اذا نظرنا الى المجادلات القائمة بين الباحثين في العالمين الأول والثاني بالنسبة لتفوق نماذجهم سوف يظهر لنا أن ثمة نقائص خطيرة في كلا النموذجين ، وأن التطلع الى حل المشكلة على المستوى الاقتصادي البحت يجعل كلا منهما اقتباسا خفيا لتعاليم الآخر .

لقد تحرك الغرب مسافة طويلة بعيدا عن النموذج الرأسمالي الخاص بالقرن التاسع عشر الذي انتقده كارل ماركس بقسوة شديدة وبقوة ، وفي الدول الصناعية الجديدة توجد الكثير من التصميمات العملية التي يتم تنفيذها الان بصفة عامة ، والتي اعتبرت لعنة للرأسماليين على مدى عشرات من السنوات الماضية ، وان كلا من الثورة الادارية ليرنهام والدولة الصناعية لجالبريث لتعكس بعض التغييرات الكبيرة التي حدثت في الغرب الصناعي

بالنسبة لدور رأس المال ، والرأسمالى ، ومتعهد الأعمال ، والمدير والعمال .
ومن الناحية الأخرى ، على الرغم من الاحتجاج العام على النظم الغربية ، فإن
الاشتراكيين على العكس قد اقتبسوا بشكل خفي من الغرب وأعادوا تقديم
عدد كبير من الحوافز في نظمهم الاقتصادية ، تلك الحوافز التي يتكون منها
النظام المعارض للنظريات الأثرية لماركس ، ولقد كانت النتيجة أنه في الوقت
الحاضر أصبح هناك عذران يشبه كل منهما الآخر الى درجة أكثر مما يود أي
منهما الاعتراف بها : ان الظلم والصعوبات في كل من النظامين سوف يستمران
من بين أشياء أخرى ، لأنهما ينشدان حل جميع المشاكل الأخلاقية ، والروحية
والمادية للانسان من منطلق دنيوى ومادي بحث .

(٢) أما مهمتنا الثانية فهي تعريف المسلمين بالرؤية الاسلامية المميزة
بالنسبة لجميع أوجه النشاط الاقتصادي . فان تلك الرؤية تعتبر الأيديولوجيه
الوحيدة التي تشمل أبعادها كلا من الحياة الدنيا والآخرة ، ان الاسلام يعلم
الانسان كيف يحيا حياة أخلاقية ذات معنى في الفقر والثراء ، ويزود الفرد
بالنموذج الخاص بالتكريس الروحي التام لحياته وجميع ممتلكاته الدنيوية ،
ويعلمه أسلوبا للحياة تستطيع أن تبقى فيه شخصيته سليمة في ذلك العالم الذي
أصبحت فيه فردية الانسان في طريقها الى الانزواء التام على يد البيروقراطية
التي تضع نفسها في مصاف الآلهة . ويبدو أن الاسلام هو فقط الذي يضع
التضحية والمعاناة في اطار أخلاقي يؤدي الى تأكيد الحياة وتكامل الشخصية
بدلا من انكارها ، ويعيد للانسان الكرامة والاحترام اللائقين به في الحياة .
وضع نظم للتنمية

(٣) أما المهمة الثالثة فهي تصميم نماذج للمجتمعات المسلمة لتنظيم
تنميتها عن طريق زيادة الاعتماد على النفس وكل ما كان ضروريا عن طريق
الاعتماد المتبادل .

الطريق الى تحقيق العزيمة بالنسبة للتنمية

(٤) أما المهمة الرابعة فهي تتمثل قبل كل شيء في اكتشاف الأساليب
والوسائل اللازمة لاعادة بث نوع جديد من الثقة في النفس والحماس ، من أجل

أن يستيقظ المجتمع من سباته ، وأن يشارك بحماس في تكوين الثروة وتوزيعها بطريقة عادلة ، وأن تكون لديه الرغبة في مقاومة الاستغلال من الداخل والخارج وتحمل آفات الفقر والحرمان ، وعدم الأنين والبكاء بل مكافحة الآفات الاجتماعية .

مضمون النشاط الاقتصادي

في التحليل السابق يتضح أن تخطيط مستقبلنا سوف يتطلب اعطاء الاعتبار ليس فقط للعوامل الاقتصادية والسياسية ، ولكن أيضا للعوامل الروحية والأخلاقية التي تصبح السياسة بدونها أداة للظلم ، والاقتصاد فريسة للمستغلين . ان الظلم الاجتماعي الاقتصادي يعتبر الهدف الأول الذي يجب أن يتم ضربه في اطار الالتزام الاسلامي ، ولقد كان أول شيء أدانه النبي عليه السلام في بداية رسالته يمثل في أثرياء مكة المستغلين القساة ، وتشهد السور المبكرة في القرآن مثل « المدثر » و « الهمزة » ، و « الماعون » و « الليل » و « البلد » على هذه الحقيقة ، وكراهية أثرياء مكة الشديدة للنبي قابلة بدورها للشرح ، فقط على أساس أنه حاول تغيير الأولويات الاجتماعية الاقتصادية بصفة تامة . ومما هو معروف أن الأخلاق الحميدة التي دعا اليها النبي عليه السلام لم تكن جديدة تماما بل كان لها بعض المظاهر العالمية ، فقد كان العرب يميلون الى الصدق ، والكرم ، والصبر في مواجهة الخطر مثلهم مثل المسلمين ولقد كان المجتمع المكي الذي نعرفه ينظر الى النبي عليه السلام باعتباره صادقا وأميناً وجديراً بالثقة ، ولكن أكثر الأشياء التي ألتهم كانت تتمثل في التعاليم الجديدة التي ادعت أنه في النظام الاجتماعي الجديد لن يتوقف المركز الاجتماعي على الميـلاد ، أو اللون ، أو السروابط العائلية ، أو الأصل القومي ، أو الثروة ، أو الجنس ، فقد تم التخلي عن جميع متطلبات المركز السابقة وأصبح الشيء الوحيد المقبول هو جهد الفرد في ايفاء بعده مع الله (١٢/٤٩) واحقاق العدل ، عن طريق تصرف الانسان بأسلوب عادل ، ومراقبته للأمور للتأكد من أنه قد تم احقاق العدل في اطار الوحي الالهي ، وليس ذلك فحسب بل انه يجب ان يفعل أكثر مما يتطلبه العدل أي ان يقوم بالاحسان (٩٠/١٦) - (للبحث صلة) .